العدد 3730 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 6 ذو الحجة 1441 - الموافق 27 يوليو 2020
Monday 27 July 2020 - No.3730 - 13 th Year

المؤسسة تولي اهتماما كبيرا لملاحظات الجهات الرقابية

هاشم: «البترول الكويتية» تضع إجراءات صارمة للضبط والرقابة حفاظاً على المال العام

- ملتزمون بمبدأ التعاون التام مع المجلس لإتمام دوره الرقابي لتحقيق المصلحة العليا للكويت وشعبها
- القطاع النفطي تحمل مسؤولية مضاعفة خلال الأزمة لإدارة أعماله بكفاءة ومستوى أداء متميز
- صناعة النفط تواجه اليوم الكثير من التحديات الفنية والمالية والسوقية على المستويين المحلي والعالمي
- العمل على تلبية احتياجات السوق المحلي من الغاز بالرغم من خفض إنتاج النفط نتيجة اتفاق «أوبك» الأخير
- المؤسسة نجحت أيضا في تشغيل جميع وحدات الوقود البيئي في مصفاة ميناء الأحمدي بنجاح
- اتخاذ خطوات جادة واستباقية لتقنين المصروفات الرأسمالية لسنة الموازنة وفترة الخطة الخمسية

أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم حرص المؤسسة وشركاتها التابعة على صون المال العام وعدم المساس به مشيرا إلى وجود اجراءات للضبط والرقابة تمكن من الحفاظ عليه.

وقال هاشم انه في حال وجود شبهة مساس أو تعد على المال العام تقوم المؤسسة مباشرة بإجراء التحقيق وفقا لما تنص عليه اللوائح والأنظمة من خلال لجان تحقيق محايدة.

وأضاف أنه إن أسفرت هذه التحقيقات عن وجود مخالفات يتم اتخاذ الإجراءات الجزائية المناسبة مثل الإحالة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد أو للنيابة العامة أو تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في لائحة الجزاءات المعتمدة مع اتخاذ السبل كافة لمنع وقوع هذه الممارسات مستقبلا.

وشدد على ان المؤسسة تولي اهتماما كبيرا لملاحظات الجهات الرقابية كافة سواء الخارجية أو الداخلية وتأخذ تلك الملاحظات على محمل الجد كما تستخدم الأدوات كافة التي من خلالها يتم تحديد الممارسات التي تحتاج إلى تصحيح واتخاذ الإجراءات الفورية والاستباقية الصارمة لمعالجتها.

وبشأن ما تم تناقله عن تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول «التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية» أكد حرص المؤسسة على توضيح بعض الأمور الهامة للرأي العام والمواطنين الحريصين على سمعة بلدهم ومقدراته وسمعة أبنائهم العاملين في القطاع النفطي عما جاء في نسخة التقرير المتداول مع التأكيد على أنه لديها من الردود التفصيلية الكافية للرد على جميع ما أثير في التقرير المذكور متى ما أحيل إلى التحقيق أمام لجنة أو جهة محايدة هدفها التوصل للحقيقة وإنصاف العاملين في القطاع النفطي.

وثمن هاشم الدور المناط للسلطة التشريعية المتمثلة في مجلس الأمة مؤكدا حرص مؤسسة البترول على التزامها بمبدأ التعاون التام مع المجلس لإتمام دوره الرقابي من أجل تحقيق الهدف المشترك وهو المصلحة العليا لدولة الكويت وشعبها.

وأفاد انه ورغم ما يمر به العالم من ظروف صعبة واستثنائية بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) والتي أدت إلى تراجع المنظومة الاقتصادية العالمية بجميع قطاعاتها ومنها قطاع النفط والغاز الذي تأثر بشكل كبير «فان القطاع النفطي تحمل مسؤولية مضاعفة في إدارة أعماله بكفاءة ومستوى أداء متميز».

ولفت الى تأكيد القطاع النفطي وقياديه على الالتزام بمبدأ التعاون والشفافية مع اللجنة البرلمانية من خلال حضور جميع الاجتماعات التي دعوا إليها وعددها 12 اجتماعا حيث حضره نحو 125 من قياديي وموظفي المؤسسة وشركاتها التابعة منذ بدء عمل اللجنة في بداية هذه السنة.

واضاف «كما قامت المؤسسة وشركاتها التابعة بتزويد اللجنة بجميع المعلومات المتوفرة والمتاحة وشرح الأمور التي لم تكن واضحة لدى اللجنة والإجابة على جميع الأسئلة والاستفسارات المتشعبة والتي احتوت على كثير من المواضيع التي مرت عليها سنوات عديدة وخضع بعضها إلى لجان تحقيق خارجية قضائية ونيابية ووزارية وغيرها».

وذكر هاشم انه وبالاطلاع على ما جاء في نسخة التقرير المتداول للجنة يلاحظ أن اللجنة ركزت في مجمل تقريرها على تكرار لملاحظات وردت في تقارير ديوان المحاسبة وأن هذه الملاحظات سبق وأن قام القطاع النفطي وبالتنسيق مع ديوان المحاسبة بمناقشتها وبحثها ووضع الخطط الكفيلة بمعالجتها ليتم متابعتها مع الديوان بشكل دوري.

وتابع «مما يزيد القطاع النفطي فخرا إشادة ديوان المحاسبة بمستوى جدية القطاع النفطي في تسوية ملاحظات الديوان خلال الأعوام الخمسة الأخيرة حيث بلغت نسبة الملاحظات التي تم تسويتها كليا وجزئيا للسنة الأخيرة 83 بالمئة وهي نسبة غير مسبوقة مقارنة بالأعوام الأربعة السابقة ومكملة للتعاون المستمر مع الديوان طوال هذه السنين».

وبين أن «القطاع النفطي حقق ارتفاعا في نسب رضا ديوان المحاسبة على أداء القطاع النفطي عن نفس الفترة والتي تعكس قوة العلاقة التي تأصلت بين القطاع والديوان وهي ثمرة سنوات من العمل جنبا الى جنب صونا للمصلحة العامة والمساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وشركاتها التابعة وتأكيدا لمبدأ الشفافية الكاملة في العمل».

وقال انه وبالإضافة إلى الدور الرقابي الكبير لديوان المحاسبة فإن «لدى المؤسسة جهازا مركزيا للتدقيق الداخلي عبارة عن منظومة متكاملة ومؤهلة تقوم المؤسسة من خلاله بتفعيل وتطوير أدواتها الداخلية ووضع معايير للرقابة والتدقيق على ممارسات الحوكمة لديها لضمان الالتزام التام بالسياسات واللوائح المعتمدة».

واوضح هاشم ان الصناعة النفطية لها طبيعة خاصة تختلف عن القطاعات الأخرى إذ ترتبط هذه الصناعة بمتغيرات ومؤثرات خارجية كثيرة تفرضها الأسواق العالمية ومؤثرات فنية داخلية تفرضها الطبيعة المتغيرة لعمليات النفط والغاز وهذه تتطلب قدرا عاليا من المرونة بالتعامل وسرعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات والمشاريع بموجب الظروف المتوفرة.

واشار الى ان ذلك ادى خلال السنوات السابقة إلى قيام بعض الجهات الرقابية بموجب صلاحياتها بتحويل بعض المواضيع إلى لجان فنية مختصة أو لجان تحقيق للنظر بها وفحص الإجراءات التي اتبعتها المؤسسة وشركاتها حيث انتهت هذه اللجان بإشادتها بمستوى المهنية والشفافية بتعامل المؤسسة وشركاتها التابعة وكذلك الإشادة بسلامة الإجراءات التي تمت تجاه هذه المواضيع وكفاءة القياديين والعاملين بالقطاع وحرصهم على المال العام.

وحول الإجراءات والأنظمة التي تتبعها المؤسسة وشركاتها التابعة في جميع أعمالها بين هاشم انه تم وضعها وتطويرها على مدى سنوات طويلة حيث يعتبر القطاع النفطي سباقا على مستوى الكويت في تطوير الأنظمة والإجراءات التي تضمن تحقيق أفضل ممارسات الحوكمة والعدالة ومعايير الشفافية سواء كانت أنظمة التوظيف والترقيات وإدارة المشاريع وإدارة المصروفات وغيرها.

واضاف «كما أن أي تعديل على هذه الأنظمة لا يتم إلا من خلال إجراء دراسات مستفيضة لتفادي أي سلبيات أو إخلال يتم نتيجة التعديل وذلك لضمان تحقيق التطوير الأمثل للأنظمة التي تساعد القطاع في أداء أعماله بفاعلية».

واكد ان الصناعة النفطية الكويتية تعد شريان الاقتصاد الكويتي وتكاد تكون المورد الوحيد لإيرادات الدولة وهي واجهة دولة الكويت في الأسواق العالمية.

وذكر ان هذه الصناعة تواجه اليوم الكثير من التحديات الفنية والمالية والسوقية سواء على المستويين المحلي والعالمي ما يتطلب العمل بجهد وكفاءة ومرونة وبيئة عمل صحية ومستقرة تسودها الثقة والتعاون والشفافية وروح الفريق الواحد لمواجهة التحديات والارتقاء بهذه الصناعة والمحافظة على الوضع التنافسي لها في الأسواق العالمية تعزيزا لمكانة دولة الكويت في العالم.

ولفت الى ان المؤسسة وشركاتها التابعة تزخر بالكفاءات وذوي الخبرة من أبناء هذا البلد من قياديين وموظفين وعاملين و«هي تدرك تماما المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها في إدارة الموارد النفطية للدولة».

وقال ان المؤسسة تؤكد قيام جميع القياديين والعاملين في القطاع النفطي ببذل قصارى جهودهم لتحقيق ما هو مطلوب منهم للنهوض بقطاعهم في أحلك الظروف» مشددا على ان مواجهة هذه التحديات يتطلب دعم ومساندة السلطة التنفيذية والتشريعية لهذا القطاع لحمايته وضمان استقراره وتجنيبه الدخول في معترك السياسة.

واضاف ان «المتابع شاهد كيف استطاع القطاع النفطي بالفترة الأخيرة تحقيق العديد من الإنجازات رغم صعوبة الظروف التي تمر بها الدولة والعالم أكمله نتيجة جائحة كورونا ومنها على سبيل المثال البدء في إنتاج النفط الثقيل من مكمن فارس السفلي وتصديره والذي أدخل الكويت رسميا في مجموعة الدول المنتجة للنفط الثقيل».

وذكر ان من الانجازات ايضا زيادة انتاج الغاز الحر وهو السلعة المطلوبة بشكل ملح والوصول إلى معدلات غير مسبوقة والعمل على تلبية احتياجات السوق المحلي من الغاز بالرغم من خفض انتاج النفط نتيجة اتفاق (أوبك) الأخير.

وقال ومن تلك الانجازات استئناف الانتاج من المنطقة المقسومة بعد توقف دام خمس سنوات والنجاح في الوصول إلى الاتفاق التاريخي المشترك بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة بشأن استئناف العمليات في المنطقة المقسومة ودون أن يمس ذلك العلاقة الأخوية والمصيرية بين الدولتين الشقيقتين حيث بدأ فعليا الإنتاج المشترك والتصدير من نفط الخفجي والوفرة.

واوضح هاشم ان المؤسسة نجحت ايضا في تشغيل جميع وحدات الوقود البيئي في مصفاة ميناء الاحمدي بنجاح رغم صعوبة العمل في ظروف جائحة كورونا وعدم حضور المرخصين العالميين للوحدات التصنيعية خلال المراحل الأولى للتشغيل كما نجحت في تشغيل مصنع معالجة الغازات الحمضية الجديد في مصفاة ميناء الاحمدي والذي يهدف إلى السماح بزيادة انتاج النفط في غرب الكويت مع المحافظة على البيئة وتخفيض كميات حرق الغاز.

وتابع «تم اتخاذ خطوات جادة واستباقية لتقنين المصروفات الرأسمالية لسنة الموازنة وفترة الخطة الخمسية وذلك بإعادة النظر في المشاريع الرأسمالية وترتيب الأولويات بما لا يؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية متوسطة الأمد كما تم العمل نحو ترشيد المصروفات التشغيلية للسنة المالية الحالية توافقا مع توجهات الدولة في ترشيد المصروفات وبما لا يمس حقوق العاملين».

واشار الى دعم ومساندة الجهات الحكومية في الدولة وعلى الأخص وزارة الصحة في مكافحة تفشي جائحة كورونا من خلال تجهيز محاجر ومراكز ايواء وإنشاء مستشفى ميداني متطور وفي وقت قياسي.

وقال «إن نظام العمل في جميع القطاعات يمر بشكل مستمر بمراحل من التطور تتفاوت بسرعتها من قطاع إلى آخر كما لا يخلو من بعض أوجه القصور التي تحتاج إلى معالجة وكذلك الحال في القطاع النفطي إذ يدرك القائمون على القطاع أهمية تطويره وتحسينه لمواجهة تحديات الصناعة النفطية من جهة ومن جهة أخرى إدراك المسؤولية الرئيسية للقطاع في الإدارة المثلى للموارد النفطية وتعظيم الإيرادات للدولة».

وافاد ان المؤسسة تهتم بجميع ما من شأنه تطوير وتحسين أداء القطاع النفطي بما في ذلك التوصيات والتشريعات الواردة من الجهات الرقابية كما تأخذ على محمل الجد جميع التوصيات التي تصب في مصلحة العمل شرط أن تكون وفق أسس علمية وفنية ومهنية سليمة بعيدة عن الانتقائية والشخصانية والتكسبات السياسية.

واكد حرص المؤسسة وشركاتها على التعاون مع السلطة التشريعية وجميع الجهات الرقابية بكل شفافية ومهنية لتطوير القطاع والعمل وفق أنظمة وإجراءات عادلة وشفافة لضمان الأداء الأمثل وبما يكفل حماية المال العام وتوفير بيئة عمل آمنة وعادلة ومحفزة تمكن العاملين من إدارة القطاع في مواجهة التحديات والاستمرار بانجاز المهام لتعظيم الايرادات الدولة ودعم نموها وازدهارها.

هاشم هاشم

«الإحصاء»: 9.7 مليارات دينار.. الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من 2020

قالت الإدارة المركزية للاحصاء الكويتية إن الناتج المحلي الإجمالي الكويتي ربع السنوي بالأسعار الثابتة تراجع واحدا في المئة في الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019 بالغا 9ر7 مليار دينار (نحو 32 مليار دولار أمريكي). وأضافت (الإحصاء) أن الناتج المحلي الربعي بالأسعار الجارية تراجع 8ر8 في المئة في الربع الأول مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2019 إذ بلغت القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي 1ر9 مليار دينار (نحو 30 مليار دولار). وأوضحت أن مساهمة القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالربع الأول من عام 2020 بلغت 7ر3 مليار دينار (نحو 2ر12 مليار دولار) بنسبة 3ر40 في المئة من الناتج المحلي في حي ارتفعت هذه القيمة الى 5ر2 مليار دينار (نحو 17 مليار دولار) وبنسبة مساهمة بلغت 2ر54 في المئة بالأسعار الثابتة. وأشارت إلى أن الناتج المحلي للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة في الربع الأول من عام 2020 أظهر تراجعا بنسبة 5ر3 في المئة مقارنة بالربع النظير من عام 2019 إذ بلغت القيمة التقديرية للقطاع غير النفطي 4ر4 مليار دينار (نحو 5ر14 مليار دولار) بمساهمة في الناتج المحلي للربع الأول مقدارها 8ر45 في المئة. وبينت (الإحصاء) أنه عند تتبع أداء أهم الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي يلاحظ أن مساهمة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي ارتفعت من 53 إلى 2ر54 في المئة بالأسعار الثابتة وذلك للزيادة البسيطة في الكميات المنتجة من النفط الخام. وذكرت أن القيمة المضافة لهذا النشاط انخفضت 9ر16 في المئة عن القيمة التي حققتها في الربع الأول من العام الماضي وذلك بالأسعار الجارية ومع التراجع الحاصل في أسعار النفط العالمية مقارنة مع تلك الفترة. وعن الصناعة التحويلية أفادت بأنه وفقا لنفس التقديرات وبالأسعار الجارية والثابتة بلغت مساهمة هذا النشاط الذي يشمل صناعة النفط والكوك والمنتجات النفطية المكررة نسبة 1ر7 في المئة من الناتج المحلي و3ر6 في المئة من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. وأشارت الإحصاء إلى أن البيانات المقدرة بالأسعار الثابتة أظهرت تراجع تجارة الجملة والتجزئة في الربع الأول بنسبة مقدارها 2ر10 في المئة على أساس سنوي إذ بلغت القيمة المضافة لهذا النشاط 8ر339 مليون دينار (نحو 1ر1 مليار دولار) مشكلة نسبة مساهمة قدرها 5ر3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي. وعن قطاع الوساطة المالية ذكرت أن القيمة المضافة للنشاط بالأسعار الثابتة استقرت خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بالربع الأول من عام 2019 إذ بلغت القيمة المضافة لهذا النشاط 805 مليون دينار (نحو 2ر6 مليار دولار) لافتة إلى أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 5ر10 و3ر8 في المئة بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي. وعن قطاع الخدمات أوضحت أن هذا النشاط الذي يشمل التعليم والصحة والمطاعم والفنادق إضافة إلى الخدمات العقارية والإيجارية ساهم في الناتج المحلي الربعي بالأسعار الثابتة بنسبة 3ر17 في المئة ووصلت قيمته إلى 1ر7 مليار دينار (نحو 5ر6 مليار دولار) بتراجع نسبته 4 في المئة عن الربع النظير في عام 2019. وأوضحت أن قيمة نشاط الإدارة العامة والدفاع بالأسعار الثابتة في الربع الأول من العام الحالي بلغت نحو مليار دينار (نحو 3ر3 مليار دولار) متراجعة بنسبة 5ر3 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي لتبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي 11 في المئة. والناتج المحلي عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها محليا والتي يمكن إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة أما الناتج المحلي بالأسعار الجارية فهو الذي يتم تقييمه بأسعار السوق الحالية. أما الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) فيمثل مقياسا للكميات الفعلية من السلع والخدمات المنتجة في عام محدد وفق أسعار ثابتة تم تحديدها لإحدى السنوات السابقة وهو عام 2010 بالنسبة إلى الناتج المحلي الكويتي.

«العام» ينخفض 12.52 نقطة خلال جلسة «حمراء» للبورصة

استهلت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق العام 12ر52 نقطة ليبلغ مستوى 4862ر09 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر26 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 37ر08 مليون سهم تمت عبر 3959 صفقة نقدية بقيمة بلغت 9ر9 مليون دينار كويتي (نحو 36ر63 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي خمس نقاط ليبلغ مستوى 4071ر98 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر12 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 17ر53 مليون سهم تمت عبر 1239 صفقة نقدية بقيمة 1ر1 مليون دينار (نحو 4ر07 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 16ر28 نقطة ليبلغ مستوى 5263ر17 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر31 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 19ر55 مليون سهم تمت عبر 2720 صفقة بقيمة 8ر8 مليون دينار (نحو 32ر56 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 3ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4028ر22 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر09 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر12 مليون سهم تمت عبر 829 صفقة نقدية بقيمة 887ر06 ألف دينار (نحو 3ر2 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (أولى تكافل) و(أسيكو) و(فجيرة أ) و(كفيك) أما شركات (وطني) و(بيتك) و(أجيليتي) و(أعيان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (صلبوخ) و(بيت الطاقة) و(إيفا فنادق) و(رماية) الأكثر انخفاضا.

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة